

تاريخ القبول: 01/02/2020

تاريخ الإرسال: 2019/09/07

إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ دراسة إحصائية تحليلية (2016-2002)

Small and Medium Enterprises in Algeria; Analytical statistics (2016-2002)

د/ معطا الله محمد

Maatallah Mouhamed

maatallah_mohammed@yahoo.fr

د/ تلي سيف الدين

Sayf Edine Telli

telli.seif@yahoo.com

Tamanrasset University Center المركز الجامعي لتامنغست

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة وتحليل ظاهرة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2002 و 2016، وتم الاستعانة بالمعطيات والبيانات الإحصائية للتوصل إلى معرفة العوامل الحقيقية التي تدفع الأفراد إلى إنشاء هذا النوع من المؤسسات والعراقيل التي تجابههم أثناء مراحل الإنشاء. وقد بينت الدراسة أن هناك تأثيرا لقطاع النشاط على ظاهرة إنشاء المؤسسات، كما خلصت الدراسة إلى أن الاستقلالية والعلاقات الوظيفية، البطالة، التخرج من الدراسة، المحيط الاجتماعي، والعامل الاقتصادي كلها عوامل رئيسية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنشاء المؤسسات، قطاع النشاط

Summary:

The purpose of this paper is to study and analyze the phenomenon of the establishment of small and medium enterprises in Algeria during the period from 2002 to 2016. Data and statistical data were used to find out the real factors that lead individuals to establish these types of institutions and obstacles facing them during the construction stages. The study showed that the sector of activity has an impact on the establishment of institutions. The study also found that independence and employment relations, unemployment, graduation, social environment and economic factors are all factors in the establishment of small and medium enterprises in Algeria.

Keywords: small and medium enterprises, enterprise creation, activity sector.

تمهيد:

عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في السنوات الأخيرة تحولات نوعية سببها صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتاريخ 2001/12/12 والذي يعتبر نقطة انعطاف حاسمة في مسار هذا القطاع، حيث خُدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا آليات وأدوات ترقيتها ودعمها، وكان الهدف من وضع هذا القانون هو تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر والمساهمة في إنشاء مؤسسات خاصة.

إن تطبيق هذه السياسة كان له الأثر البالغ في ازدياد عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة على مستوى كل القطاعات الاقتصادية، حيث بلغ عددها 621 022 مؤسسة سنة 2016، في حين لم تكن تجاوز سنة 2001، 180 671 مؤسسة أي أنه تضاعف بأكثر من أربعة مرات (466%) خلال الفترة الممتدة ما بين 2001 و 2016، وهذا بفضل ازدياد عدد المؤسسات الناتج عن إنشاء مؤسسات جديدة أو استعادة مؤسسات لنشاطها، وتختلف ظروف وعوامل الإنشاء من مؤسسة إلى أخرى، غير أنه لا بد وأن تكون عوامل مشتركة بين جميعها.

على ضوء كل هذه المعطيات جاءت هذه الدراسة لتعالج الإشكالية الرئيسية التي هي على النحو التالي:

ما مدى تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى الوصول إلى النتائج التالية:

- التعرف على نمط حركية مجتمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2002-2016)، وهي الفترة التي تلي صدور القانون التوجيهي رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 ؛
 - تحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في ظاهرة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ؛
 - تحديد أهم العراقيل التي يواجهها أصحاب مشاريع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.
- منهج الدراسة:

من خلال دراستنا الاستطلاعية فلم نجد في حدود بحثنا نظريات ثابتة في مجال إنشاء المؤسسات، ما عدا تلك المستنبطة من نتائج بعض البحوث الميدانية، ونتيجة لهذا كان لزاما علينا إتباع المنهج الوصفي للوصول إلى نتائج قد تكون موافقة أو مختلفة عن نتائج تلك البحوث كما اعتمدنا على هذا المنهج لهدفين أساسيين وهما: الشرح النظري لظاهرتي إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودراسة وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

ومن أجل معالجة هذه الإشكالية قمنا بتقسيم بحثنا إلى محورين رئيسيين هما:

المحور الأول: الدراسة الإحصائية لظاهرة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

المحور الثاني: عوامل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

المحور الأول: الدراسة الإحصائية لظاهرة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نستعين في تحليلنا لظاهرة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال فترة الدراسة على أسلوب إحصائي نقسم فيه المؤسسات إلى صنفين: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ذات الشخص المعنوي؛ والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخص الطبيعي (الحرف والأعمال المهنية)،

أولاً: إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ذات الشخص المعنوي: تشير المعطيات الإحصائية أن التطور العام لعدد المؤسسات الناشئة جاء على نحو مختلف بين مختلف السنوات.

1. التطور العام لعدد المؤسسات الناشئة: يوضح الجدول التالي تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة حديثاً والمستعيدة للنشاط خلال الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى 2016 والتي جاءت كما يلي:

الجدول رقم (01): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الناشئة في الجزائر (2016-2002)

السنوات	العدد الابتدائي	الإنتشاء الجديد	النسبة	استعادة النشاط	النسبة	الإنتشاء الخام	معدل الإنتشاء الخام
2002	189 552	21 244	91,62%	1 942	8,38%	23 186	12,23%
2003	207 949	18 987	90,82%	1 920	9,18%	20 907	10,05%
2004	225 449	21 018	88,01%	2 863	11,99%	23 881	10,59%
2005	245 842	24 352	90,01%	2 702	9,99%	27 054	11,00%
2006	269 806	24 835	90,92%	2 481	9,08%	27 316	10,12%
2007	293 946	27 950	90,41%	2 966	9,59%	30 916	10,52%
2008	321 387	30 541	88,76%	3 866	11,24%	34 407	10,71%
2009	345 902	27 943	89,18%	3 389	10,82%	31 332	9,06%
2010	369 319	26 239	82,95%	5 392	17,05%	31 631	8,56%
2011	391 761	30 530	83,86%	5 876	16,14%	36 406	9,29%
2012	420 117	39 355	82,77%	8 191	17,23%	47 546	11,32%
2013	459 414	39 343	84,37%	7 286	15,63%	46 629	10,15%
2014	496 989	41 919	85,78%	6 949	14,22%	48 868	9,83%
2015	537 901	41 635	83,79%	8 056	16,21%	49 691	9,24%
2016	575 906	34 642	80,81%	8 228	19,19%	33 438	5,81%

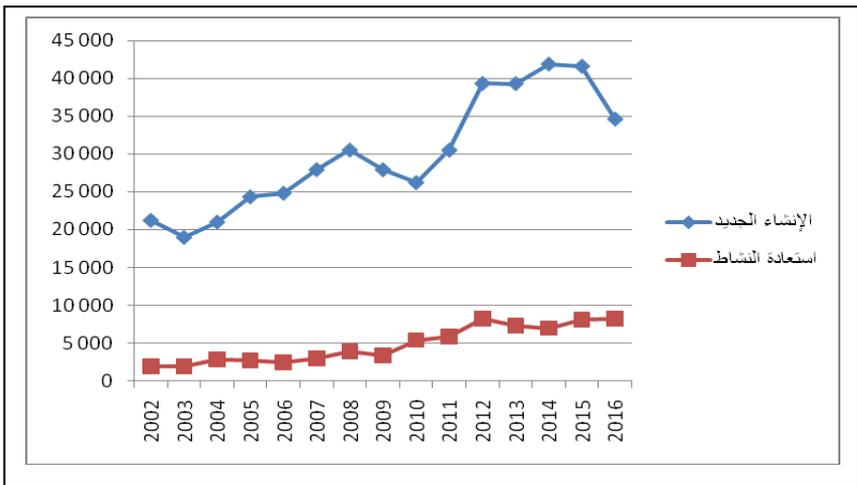
المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نشرية المعطيات الاقتصادية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، الأعداد رقم: 04، 06، 08، 10، 12، 14، 16، نشرية المعطيات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، الأعداد رقم: 18، 20، 22، نشرية

المعطيات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم، الأعداد رقم: 24، 26، 28، 30، 32.

حيث نلاحظ على العموم من خلال هذا الجدول أن إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تطور مستمر، فالإنشاء الخام انتقل من 23 186 مؤسسة في بداية الفترة ووصل إلى 49 691 مؤسسة في سنة 2015، غير أن معدلات الإنشاء الخام بقيت شبه مستقرة تراوحت بين معدلي 8 و 13% خلال هذه الفترة.

أما عن طبيعة الإنشاء فقد تبين أن المؤسسات الجديدة تفوق بكثير المؤسسات المستعيدة للنشاط، وإن عرفت هذه الأخيرة نموا في نسب تمثيلها فإنها لم تصل إلى 20% من مجموع المؤسسات الناشئة خلال هذه الفترة كان أحسنها في سنة 2012 أين بلغت هذه النسبة 17,23% بمجموع 8 191 مؤسسة. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(01) : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في الجزائر (2016-2002)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم (01).

كما نلاحظ أيضا من خلال هذا الشكل كيف أنه لا توجد وتيرة ثابتة للتغير في عدد المؤسسات الناشئة خلال هذه الفترة سواء الجديدة منها أو المستعيدة للنشاط، فأحيانا يرتفع

العدد وأحياناً أخرى ينخفض، وقد بلغ عدد المؤسسات الجديدة ذروته في سنة 2015 أين وصل إلى 41 635 مؤسسة، في حين بلغ عدد المؤسسات المستعيدة للنشاط أعلى رقم له في سنة 2012.

ولا يكفي في تحليل ظاهرة إنشاء المؤسسات النظر إلى معدلات الإنشاء الخام فقط، فوجب أن نضيف إليها معدلات الإنشاء الصافية التي تأخذ بعين الاعتبار عدد المؤسسات المندثرة، وهي بالتالي توضح الزيادة الحقيقية في مجتمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والجدول الموالي يبين هذه المعدلات.

الجدول رقم (02): تطور معدلات الإنشاء الخام والصافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2002-2016)

السنوات	الإنشاء الخام	معدل الإنشاء الخام	الإنشاء الصافي	معدل الإنشاء الصافي
2002	23 186	12,23%	18 397	9,71%
2003	20 907	10,05%	17 500	8,42%
2004	23 881	10,59%	20 393	9,05%
2005	27 054	11,00%	23 964	9,75%
2006	27 316	10,12%	24 140	8,95%
2007	30 916	10,52%	27 441	9,34%
2008	34 407	10,71%	24 515	7,63%
2009	31 332	9,06%	23 417	6,77%
2010	31 631	8,56%	22 442	6,08%
2011	36 406	9,29%	28 356	7,24%
2012	47 546	11,32%	39 297	9,35%
2013	46 629	10,15%	37 575	8,18%
2014	48 868	9,83%	40 912	8,23%
2015	49 691	9,24%	38 005	7,07%
6201	33 438	5,81%	42870	7,44%

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نشرية المعطيات الاقتصادية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، الأعداد رقم: 04، 06، 08، 10، 12، 14، 16، نشرية المعطيات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، الأعداد رقم: 18، 20، 22، نشرية المعطيات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم، الأعداد رقم: 24، 26، 28، 30، 32.

ويظهر من خلال هذا الجدول التقارب الكبير بين معدلات الإنشاء الخام ومعدلات الإنشاء الصافي خلال هذه الفترة، ففي أغلب السنوات كان الفرق بينهما مساويا للواحد بالمائة، وقد سجل أكبر فارق بينهما في سنة 2008 أين كان معدل الإنشاء الخام يساوي 10,71 %، أما معدل الإنشاء الصافي فكان 7,63 %، وتفسر هذه النتائج بأن نمو نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يتأثر بظاهرة الاندثار بشكل كبير فهي ضعيفة إذا ما قورنت بظاهرة الإنشاء.

أما عن توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة على قطاعات النشاط فإن هذا النسيج يطغى عليه قطاعان أساسيان وهما قطاع الخدمات وقطاع الأشغال العمومية، تزداد فيه نسبة تمثيل قطاع الخدمات سنة بعد سنة إلى أن وصلت إلى 64,94 % من مجموع المؤسسات الناشئة في سنة 2015 حسب ما توضحه معطيات الجدول الموالي.

الجدول رقم (3): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الناشئة حسب قطاع النشاط (2002-2015)

السنوات	الخدمات	النسبة	البناء والأشغال العمومية	النسبة	الصناعة	النسبة	الفلحة والصيد البحري	الخدمات الملحقة بالصناعة
2007	14 096	45,59%	12 968	41,95%	3 509	11,35%	239	104
2008	17 282	50,23%	12 882	37,44%	3 856	11,21%	241	146
2009	16 920	54,00%	10 592	33,81%	3 472	11,08%	228	120
2010	17 980	56,84%	9 502	30,04%	3 775	11,93%	266	108
2011	21 920	60,21%	9 474	26,02%	4 571	12,56%	326	115
2012	29 003	61,00%	11 380	23,93%	6 507	13,69%	406	250
2013	28 224	60,53%	11 542	24,75%	6 128	13,14%	479	256
2014	30 306	62,02%	11 103	22,72%	6 561	13,43%	661	237
2015	32 270	64,94%	9 325	18,77%	7 336	14,76%	600	160

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نشرية المعطيات الاقتصادية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، الأعداد رقم: 04، 06، 08، 10، 12، 14، 16، نشرية المعطيات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، الأعداد رقم: 18، 20، 22، نشرية المعطيات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم، الأعداد رقم: 24، 26، 28، 30.

أما قطاع البناء والأشغال العمومية فقد عرف تذبذبا في عدد ونسب المؤسسات الناشئة به على طول الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى سنة 2015، ويرجع هذا على الأرجح لزيادة أو تناقص عدد المشاريع العمومية في كل سنة، وقد سجل أحسن عدد للمؤسسات الناشئة في هذا القطاع في سنتي 2007 و2008 أين بلغ عدد المؤسسات 12 968 و12 882 على التوالي، وابتداء من سنة 2009 بدأ هذا العدد ينخفض إلى أن انتهى في سنة 2015 عند 9 325 مؤسسة مما يبين تأثر هذا القطاع بحجم المشاريع العمومية التي عرفت انخفاضا خلال السنوات الأخيرة، وفيما يخص القطاعات الأخرى على غرار الصناعة والفلاحة والصيد البحري والخدمات الملحقة بالصناعة فإنها لم تلق اهتماما من طرف المستثمرين فلم تتجاوز نسبة تمثيلها مجتمعة 16% من مجموع المؤسسات الناشئة في سنة 2015، ويرجع هذا إلى الخصوصيات الصعبة التي تميز كل من هذه القطاعات في الجزائر.

ثانيا: إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخص الطبيعي

تتمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخص الطبيعي في المؤسسات الحرفية والمهنية، وقد اكتسبت هذه الأخيرة مكانة هامة في نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وأصبحت المهن الحرة في ميدان الطب والصيدلة والحقوق والمحاسبة وغيرها من الميادين تستقطب فئة من الشباب المستثمرين الحاصلين على شهادات في هذه الميادين.

وفي الحقيقة فإن المعطيات الإحصائية لم تفرق بين المؤسسات الحرفية ومؤسسات المهن الحرة إلا في السنوات الأخيرة، أما في السنوات الأولى للدراسة فإنها كانت تعتبر جميع هذه الأنشطة ضمن المهن الحرفية، والجدول رقم (04) يظهر أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحرفية والمهنية الناشئة.

الجدول رقم (04): تطور عدد المؤسسات الحرفية والمهنية الناشئة (2002-2016)

السنوات	العدد الابتدائي	المؤسسات الجديدة	معدل الإنشاء الخام	الإنشاء الصافي	معدل الإنشاء الصافي
2002	71 523	8 327	11,64%	8 327	11,64%
2003	79 850	10 053	12,59%	6 882	8,62%
2004	86 732	12 067	13,91%	9 340	10,77%
2005	96 072	13 253	13,79%	10 157	10,57%
2010	249 196	18 136	7,28%	17 780	7,13%
2011	266 976	24 614	9,22%	24 182	9,06%
2012	291 158	27 229	9,35%	26 687	9,17%
2013	317 845	37 208	11,71%	36 677	11,54%
2014	354 522	42 304	11,93%	41 614	11,74%
2015	396 136	72 974	18,42%	50 189	12,67%
2016	446 325	72 974	16,35%	18 567	4,16%

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نشرية المعطيات الاقتصادية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، الأعداد رقم: 04، 06، 08، 10، 12، 14، 16، نشرية المعطيات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، الأعداد رقم: 18، 20، 22، نشرية المعطيات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم، الأعداد رقم: 24، 26، 28، 30، 32.

يتضح من خلال هذا الجدول غياب المعطيات الإحصائية لبعض السنوات وهو ما سبق وأشرفنا إليه، وحتى إن وجدت بعض هذه المعطيات فهي غير متطابقة مع معطيات أخرى لذا فقد أخذنا بالصحيح منها فقط.

ونلاحظ من الجدول كذلك كيف أن المؤسسات الحرفية والمهنية الناشئة في تزايد مستمر فهي لم تعرف أي نقصان في أعدادها طوال الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى غاية سنة

2015، وقد وصل أكبر عدد لهذه المؤسسات الناشئة في السنة الأخيرة بـ72974 مؤسسة من بينها 6071 مؤسسة استعادت نشاطها السابق.

وإذا نظرنا إلى معدلات الإنشاء الخام فهي جيدة باعتبار أنها لم تقل على معدل 9% إلا في سنة واحدة هي سنة 2010 حين كان هذا المعدل مساويا لـ13% وهذا معناه أن نسيج المؤسسات الحرفية والمهنية يشهد كل سنة زيادة في عدد المؤسسات الجديدة بمعدلات تفوق الـ 9% من مجموع عدد المؤسسات الناشطة به.

وتقترب معدلات الإنشاء الصافي من معدلات الإنشاء الخام ما عدا في سنتي 2003 حيث بلغ الفارق بينهما 3,97% وفي سنة 2015 أين كان الفارق هو 5,75%، وهو ما يعني تأثر نمو نسيج المؤسسات في هذا القطاع بظاهرة اندثار المؤسسات فالزيادة الناتجة عن إنشاء مؤسسات جديدة قابلها اندثار كبير في عدد المؤسسات، وكذلك الأمر بالنسبة لسنة 2016، أما في السنوات الأخرى فقد كانت المعدلات متقاربة ما يفسر تأثر هذا النسيج بشكل كبير بظاهرة إنشاء المؤسسات وهو شيء إيجابي.

وبعد هذه الدراسة الإحصائية لظاهرة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بقي لنا أن نتعرف على أهم العوامل المفسرة لهاته الظاهرة، وهو ما نحاول أن نعالجه في المحور الموالي.

المحور الثاني: عوامل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تشير النظريات المفسرة لظاهرة إنشاء المؤسسات إلى وجود العديد من العوامل المؤثرة عليها والتي تعمل في نسق معين يمكن في الأخير من ظهور مؤسسات اقتصادية جديدة، وبناء على هذه النظريات وبالإستعانة بالدراسات السابقة والمعطيات الإحصائية خلصنا إلى أن إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يتوقف على مجموعة من العوامل أهمها:

أولاً: العوامل الشخصية :

عند تتبعنا لمسار إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر توصلنا إلى أن أكثر العوامل الشخصية الأكثر تأثيراً هي العوامل التالية:

1. **الاستقلالية والعلاقات الوظيفية:**(1) يعتبر هذا العامل ضمن الانتقالات السلبيه التي يمر بها المقاول المنشئ ضمن حركيته المهنية، وأهم ما يكون في هذه الحركية هو التجربة المهنية المكتسبة والتي لها ارتباطات وثيقة بالتكوين والمؤهل العلمي، ونعتقد أنها كانت سبباً رئيسياً في فعل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، إذ تعتبر الحركية المهنية أهم المكونات الأساسية للانفتاح على عالم المقاولاتية المؤسسية وهو ما نجده مجسداً في العديد من نماذج المقاولين الناجحين.

وتشير المعطيات الإحصائية التي بين أيدينا إلى أن أكثر المستفيدين من دعم وكالات التشغيل وإنشاء المؤسسات في الجزائر هم حاصلون على تكوين مهني في الميدان، وتزداد أعدادهم ونسب تمثيلهم سنة بعد سنة، إذ سجلت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب نسبة 60% من الحاصلين على المشاريع هم من الذين يملكون تكويناً مهنياً، وتتصرف هذه الفئة عند نهاية تكوينها المهني إلى العمل في مؤسسات خاصة ضمن ورشات مصغرة سواء عائلية كانت أو غيرها، يتدرج فيها الحاصل على التكوين من عامل بسيط بهذه المؤسسة ويرتقي إلى أن يصل إلى مراتب عليا، وتمثل هذه الحركية عاملاً قوياً في اكتساب الخبرة والدراية وإتقان العمل وتكوين علاقات متينة وعديدة مع الموردين والزبائن ومعرفة السوق، تعطي في الأخير دافعاً نفسياً قوياً إلى الانتقال إلى فعل الإنشاء بأكثر ثقة. (2)

وقد تؤدي علاقة العامل مع الرؤساء المسؤولين أو أرباب العمل إلى التأثير على سلوكيات العامل أو المرؤوسين ودفعهم نحو التفكير الجاد على الإقدام في إنشاء مشاريعهم الخاصة وتحقيق الاستقلالية والتحرر من التبعية وسلطة الآخر خاصة إذا كان المسؤول أو رب العمل متسلطاً أو مستتبداً بحكمه، ويكون العمل تحت سلطته يجسد معنى الخضوع والخنوع وقمع كل مبادرة، وحينئذ يصبح العامل مُحركاً بروح الاستقلالية والسيادة والمبادرة التي يرى أن تحقيقها لا يمكن إلا بفعل إنشاء مؤسسة جديدة خاصة به خارج

عن نطاق سيطرة مسئوله أورب عمله السابق، وينطبق هذا في الجزائر بشكل دقيق على المؤسسات الحرفية (النجارة، التلحيم، الإصلاح والصيانة والتركييب.....ألخ) والمؤسسات المهنية(العيادات الخاصة، المحامين، الصيادلة...ألخ).⁽³⁾ وفي هذا الإطار كذلك، وجدنا في دراستنا السابقة أن 78% من أصحاب المؤسسات كانوا يشتغلون في مؤسسات خاصة أو يزاولون أعمالا حرة قبل إنشاء مؤسساتهم الخاصة، غير أن هذه الفئة لم تكن مصرحة بها ضمن القنوات الرسمية (السوق السوداء - عدم التصريح بالعمال من قبل المؤسسات الخاصة) خوفا من دفع الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي.

ونرى أن هذا الطريق هو الأفضل لإنشاء مؤسسات ناجحة، وقد كان هذا التوجه قائما وحاضرا في الجزائر لدى مختلف الهيئات المهمة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة بعد صدور القانون التوجيهي لسنة 2001، فقد كانت أغلب المؤسسات ناجحة، وبعد سنة 2011 تغير هذا التوجه وتم توسيعه ليشمل فئات أخرى وقطاعات غير منتجة كالخدمات والنقل مما أسفر عنه ارتفاع في عدد المؤسسات الفاشلة وهو ما صرح به مدير الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب حين أشار إلى أن معظم المؤسسات الفاشلة التي استقادت من دعم الوكالة وجد أن أصحابها لا يملكون مؤهلا مهنيا أو علميا، لذا تقرر إعادة النظر في هذه المسألة بإجراء تكوين لأصحاب المشاريع قبل استقادتهم من دعم الوكالات.

2.البطالة:⁽⁴⁾ تعرف منظمة العمل الدولية البطال على أنه "كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى"، وإذ نزلنا إلى الواقع فنجد أن هذه الحالة مجسدة طبعا، ففئة الشباب النشيطة (ما بين 15 إلى 29 سنة) تعاني كثيرا من مشكل البطالة، وقد بلغ معدل البطالة سنة 2015 في الجزائر 11,2% بمجموع 1337 000 شخص حسب الديوان الوطني للإحصائيات، وهي أرقام تكاد تكون غير طبيعية فإدماج العمال البسطاء في فئة المشتغلين ليس مسلما به، إذ أن هذه الفئات (الشبكة الإجتماعية - عقود التشغيل المؤقتة...ألخ) لا يمكن اعتبار أفرادها ضمن نطاق الفئة المشتغلة فأجورها لا تكفي لسد الحاجيات الضرورية اليومية

وبالخصوص عند أرباب الأسر والعائلات، ويؤدي هذا الوضع إلى الفقر والحاجة والحياة المزرية.

ومع محدودية الوظائف في القطاع العمومي وسيطرة المؤسسات المصغرة التي لا تستوعب عددا كبيرا مع العمال في القطاع الخاص، فإنه لا يبقى أي خيار لهؤلاء البطالين سوى التوجه نحو إنشاء مؤسساتهم الخاصة بهم لتأمين فرص عمل لأنفسهم وانتشال عائلاتهم من حالة الفقر والحياة الصعبة، إلا أن هذا الاختيار يبقى مرهونا بمجموعة من الدوافع الذاتية للبطال وتوفر القدرات المقاولاتية لديه (خصائص وسمات المقاول) وبالأخص ما تعلق منها بجانب المخاطرة وتحمل الصعاب.⁽⁵⁾

وفي هذا الإطار يجب الإشارة إلى العديد من الدراسات والأبحاث التي اهتمت بعوامل إنشاء المؤسسات ركزت على هذا البعد ودوره في خلق الدافع إلى الفعل المقاولاتي، وقد أثبتت دراسة الباحثة بلطرش حورية ذلك في دراستها المهمة بالمقاولين المبتكرين سنة 2017 حيث توصلت إلى أنه توجد خصوصية لإنشاء المؤسسات الكلاسيكية تعود إلى القدرات المقاولاتية، خصائص وسمات المقاول، الدوافع السلبية، أما المؤسسات المبتكرة فتعود خصوصيتها إلى الدوافع الإيجابية فقط.

وتشير العديد من الدراسات الجزائرية والأجنبية التي ركزت على عامل البطالة في إنشاء المؤسسات أن عامل الفقر ومحاربه من أجل جلب الاحترام والتقدير وتحقيق الهيبة والمكانة الاجتماعية مؤثرا قويا في اتجاه خلق المقاول لمشروعه الخاص الذي يحاول في سياقه إثبات الذات وأنه الأفضل مع الإشارة إلى ضرورة ارتباط ذلك بالنسبة إليه بالرغبة في الاغتناء وتكوين الثروة التي تبقى سبيلا إلى تحقيق ذلك وليس غاية في حد ذاتها، ونفس المنحى يذهب إليه الكثير من الباحثين مؤكدين أن الابتعاد عن الفقر والرغبة في النجاة وتأمين وظائف ومراكز مرموقة للأولاد والبحث عن حياة أفضل تمثل عناصر تدفع بالتوجه نحو إنشاء المؤسسات"⁽⁶⁾

3. التخرج من الدراسة:⁽⁷⁾ ويخص بدرجة أكبر في الجزائر الطلبة المتخرجين من الجامعات، إذ يصطدم العديد منهم بعدم توفر مناصب للشغل في القطاع العمومي أو الخاص تلائم تخصصاتهم المدرسية، فيتوجه هؤلاء الطلبة إلى إنشاء مؤسسات خاصة

عادة ما تكون في البداية خارج نطاق العمل الرسمي وتندرج ضمنه عندما تصبح أكثر نضجا (مؤسسات تجارية أو خدماتية)، أما البعض الآخر فيختار تأسيس مؤسسة خاصة ضمن إطار الوكالات الوطنية التي تقدم التمويل والدعم، مستفيدا من تكوين خاص في ميدان نشاط هذه المؤسسة المراد إنشاؤها. والملفت للنظر في هذا السياق هو توجه هذه الفئة الأخيرة إلى تخصصات أخرى غير التخصصات التي تملك فيها المؤهل الجامعي.

ولعل أهم الأسباب التي ساهمت في انتشار البطالة في أوساط الشباب الجامعي ما يلي:
(8)

- توجه الطلبة نحو التخصصات الأكاديمية في مقابل العزوف عن التوجه نحو التخصصات المهنية، حيث يظهر التضخم في أعداد المتوجهين إلى التعليم الأكاديمي، "إذ أن انتشار التعليم الكلاسيكي لدى فئات وقطاعات واسعة من الشباب وعزوفهم أو ضعف الإقبال على الدراسات المهنية والفنية التي تركز عليها العمليات الإنتاجية داخل المجتمع ولما لها من تأثير مباشر عليها، وعليه فإن ترشيد الفهم الاجتماعي نحو التعليم المهني أمر غاية في الضرورة في إعادة توجيه وضخ الطاقات الشبابية إلى ميادين الإنتاج التي تساهم في بناء اقتصاد نامي ومتطور".
- سوء التخطيط في توزيع أعداد الطلبة على مختلف التخصصات، وذلك خلافا لمؤهلاتهم ورغباتهم وهذا ما يؤدي إلى الفشل أو التأخر الدراسي، أو إلى تخريج كفاءات ضعيفة.
- الأمية المهنية أو الميدانية والتي يعاني منها عدد معتبر من خريجي الجامعات بسبب صعوبة تطبيق ما تعلموه، أو الخوف من مواجهة المهنة أو ضعف تكوينه أو قصور السياسة التعليمية وعدم ملاءمتها لسوق العمل.
- عدم توفر فرص العمل في اختصاصات معينة بسبب التضخم في أعداد المتخرجين وتركزهم في اختصاصات أخرى فوق الحاجة لها بعد التخرج.
- رفض خريجي الجامعات لبعض المهن لاعتقادهم أنها لا تتلاءم معهم أو أدنى من مستواهم .

• عدم تحفيز بعض المناهج الدراسية على إنشاء المؤسسات الخاصة وضعف تطيرهم من هذا الجانب.

ثانيا: العوامل الإجتماعية:

تتخصر هذه العوامل الاجتماعية التي ظهر لنا تأثيرها في عاملين وهما العائلة والمحيط الاجتماعي المتمثل في الزملاء والأصدقاء

1. العائلة:(9) هناك مؤشران محددان يساهمان في فهم ما إذا كان للوسط العائلي تأثير على الفرد لإنشاء مؤسسة خاصة وهما أولا تأثر الفرد بالتقليد التجاري أو المقاولاتي المتواجد في الوسط العائلي ، وثانيا هو الدعم المالي المقدم من طرف العائلة، وهما عنصران في اعتقادنا يساعدان كثيرا في ميلاد وتنمية الحس المقاولاتي لدى الفرد. وإذا سلطنا الضوء على العنصر الأول فنجد أنه غالبا ما يعمل أرباب العمل وأصحاب المؤسسات الخاصة على توظيف أبنائهم داخل هذه المؤسسات وتقليدهم مناصب عليا ضمنها وأحيانا منذ الصغر، وهذا ينمي في الأبناء حب المهنة والاشتغال بها، ويصل الأمر في بعض الأحيان إلى ممارسة نفس التقليد المقاولاتي من طرف الأبناء وإنشاء مؤسسات خاصة من نفس النمط وضمن نفس الفرع من النشاط ممثلة في وحدات إنتاجية متماثلة أو متقاربة ومكونين بعد ذلك مجموعات صناعية أو خدماتية تحمل اسم نفس العائلة.

ولا يقتصر هذا الأمر على الوالدين فقط، فحتى حضور التقليد التجاري أو المقاولاتي في الوسط العائلي البعيد مثل(الأعمام، الأخوال، أبناء العمومة...ألخ) يساهم كثيرا في نشر الحس المقاولاتي لدى بقية أفراد العائلة الكبيرة.

وتشير الدراسات السابقة إلى أن التقليد التجاري والمقاولاتي خاصة منه الإنشائي يحمل دلالات كافية ومعبرة بقوة عن التأثير البالغ الذي يمارسه الوسط العائلي المقاولاتي أو التجاري إن وجد في حمل الشخص المنتمي إليه نحو هذا التقليد، فهذا الوسط يمثل عاملا مسيطرا بقوة في هذه الدراسة من خلال التأثير على قرار الأقدام على فعل الإنشاء.....، فالعيش في وسط مقاولاتي أو تجاري الأكيد أنه يدفع باتجاه ميلاد وتنمية اليقظة المقاولاتية وفعل إنشاء مؤسسات من خلال إعادة إنتاج نفسه عند الخلف الذي يعتبر

امتدادا للسلف وبالتالي فهو يساهم دون أدنى شك في دفع الفرد نحو فعل الإنشاء، فالانتماء إلى عائلة تضم عدة مقاولين يسهل انبثاق وميلاد مثل هذا الميل المقاولاتي والتوجه نحو قرار فعله، فالنشأة والتربية التي يتلقاها في مثل هذا الوسط الذي يحمل مثل هذه المواصفات سيدفعه يوما ما إلى نفس التوجه وإلى تقليد أعضائه من خلال التشبه بهم خاصة إذا كان أمامه نماذج ناجحة"

وأما بخصوص العنصر الثاني وهو الدعم المالي للعائلة فلا يخفى علينا أن أول ملجأ تمويلي يلجأ إليه صاحب المشروع في بداية نشاطه هو محيطه العائلي القريب (الزوجة- الأباء- الأخوة)، وتبين العديد من الدراسات المهمة بموضوع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لجوء أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل من القوات غير الرسمية وعلى رأسها التمويل العائلي، فهو إذن يعد عاملا محفزا أساسيا للفرد لإنشاء المؤسسة.

2. المحيط الاجتماعي:⁽¹⁰⁾ نقصد بالمحيط الاجتماعي هنا شبكة العلاقات مع الزملاء والأصدقاء والجيران، وبشكل عام جميع الأفراد الذين تربطهم بالمقاول المنشئ علاقة اجتماعية غير عائلية، والذين يمكن أن يكون لهم دور بارز في التوجه نحو إنشاء المؤسسة من خلال تقديم المشورة والدعم المالي، أو حتى بالتأثر بهم إن قاموا قبله بنفس العمل.

وبالطبع نجد هذه الحالات كثيرة لدى العديد من المقاولين الشباب إذ تتأثر وتتوثر سلوكيات بعضهم في البعض وخاصة في ظل انتشار المعلومات بسرعة في ظل تطور الوسائل التكنولوجية الحديثة، فبمجرد إقدام أحد من عناصر مجموعة منهم على الولوج إلى عالم المال والأعمال سواء عبر قنوات رسمية (إنشاء مؤسسة خاصة) أو غير رسمية (امتهان التجارة في السوق السوداء) تتأثر عناصر المجموعة بهذا الفعل، وقد يضطر أحيانا صاحب الفكرة الأولى إلى إشراك أصدقائه أو معارفه في نفس المشروع.

أما تواجد الفرد ضمن وسط اجتماعي مترابط قائم على العمل المقاولاتي هو أكثر تأثيرا على الفرد، إذ يسوقه ويقوده حتما إلى نفس المصير حتى وإن ابتعد عنه شيئا ما فهو

يمارسه بشكل غير رسمي، ووجدنا هذا العامل حاضرا في التجمعات القبائلية مثل " المجتمع المزابي في غرداية" أو العشائر في ولايات معينة على غرار "تيزي وزو". وفي هذا السياق يجب أن ننوه إلى الدور الكبير الذي تشكله شبكة العلاقات الاجتماعية، لاسيما في حال تواجدها ضمن مؤسسات عمومية أو خاصة له علاقة بإنشاء المؤسسات والجانب الإداري (السجل التجاري، هيئات ووكالات دعم، مصالح الضرائب، رؤساء المجالس الشعبية....ألخ) فهي تساهم بشكل فاعل في تذليل الصعوبات وخاصة البيروقراطية وتقدم المشورات والنصائح والتوجيهات المفيدة وتعمل على تسهيل وسرعة معالجة الملفات وتوفير ما أمكن من معطيات ومعلومات حول خطوات إنشاء المؤسسة، وعادة ما نجد في الجزائر أن شبكة هذه العلاقات تكاد تكون مترابطة ومبنية أساسا على تبادل المصالح والمنافع وتتطور لتصبح أحيانا في قالب عائلي بتزاوج أصحاب هذه المصالح مع بعضهم البعض وتشكيل نسيج اجتماعي وعائلي أقوى مما كان عليه من ذي قبل. (11)

ثالثا: العوامل الاقتصادية:

تتخصر العوامل الاقتصادية في المصادر التمويلية التي يحتاجها المقاول المنشئ للمؤسسة عند رغبته في تأسيس مشروع، ولقد اهتمت العديد من الدراسات الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمشكل التمويل التي تعاني منه هذه المؤسسات، فهو يعتبر أحد العوامل المحفزة بتواجده أو المثبطة بفقدانه للفرد المقبل على إنشاء المؤسسة. (12)

وفي الجزائر قامت السلطات العمومية بإنشاء العديد من الهيئات المختصة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ماليا لتشجيع نمو وتطور هذا القطاع سنحاول أن نقدم في المبحث الثالث تقييما لعمل أهم هذه الهيئات، ومن المفيد هنا من الناحية الموضوعية أن نشيد بإرادة الدولة المجسدة في الاهتمام والتشجيع الملفت للنظر لهذا القطاع سواء من حيث المنظومة التشريعية والقانونية الصادرة بهدف تنظيمه وتسييره، أو من حيث مختلف المؤسسات التي تم إنشائها من أجل النهوض بهذا القطاع.

لكن الملاحظ بعد استقرار الواقع المعاش أن الجهود المبذولة من طرف الدولة لا تزال ناقصة في مختلف الجوانب. فهناك الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لم يمسهما الدعم، كما تعاني المؤسسات المدعومة من قلة المرافقة والتوجيه. وتشير دراسات مختلفة إلى واقع تمويل المؤسسات في الجزائر، إلى أن أغلب المنشئين لمؤسسات صغيرة أو متوسطة يعتمدون عند بداية مشروعهم على مدخراتهم الخاصة مع شركائهم ثم على مساعدات أوساطهم العائلية ويضطرون أحيانا إلى الاقتراض من عند أصدقائهم أو زملائهم، وهذا يمثل المنحى العام التي أكدته هذه الدراسات فأثبتت أهمية هذه القنوات غير الرسمية وثقلها في المرحلة الأولية لمشاريع المستثمرين الخواص ويشكل اللجوء إلى وكالات الدعم أو الاقتراض من البنوك آخر الخيارات التي تم اعتمادها من طرف المقاولين المنشئين.⁽¹³⁾

وإذ اعتبرنا أن التمويل يعد أحد العوامل الرئيسية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فنقصد بذلك أن الأشخاص الذين يمتلكون رؤوس أموال هم أكثر إقبالا على إنشاء مؤسسات من الذين لا يمتلكونها، كما أن تسهيل طرق الحصول على مصادر التمويل سواء عبر القنوات الرسمية أو غير الرسمية له أثر بالغ في تحفيز الفرد على إنشاء المؤسسة.

خلاصة:

خلصت الدراسة لظاهرة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2002-2016) إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن طبيعة الإنشاء الجديد هو الذي يهيمن على ظاهرة الإنشاء في كل السنوات، فالمؤسسات المستعيدة للنشاط لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من مجموع المؤسسات الناشئة؛
- تتأثر ظاهرة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كثيرا بقطاع النشاط، فقطاع الخدمات وقطاع الأشغال العمومية عرفا تطورا في أعداد المؤسسات بهما نظرا لسهولة الإنشاء في قطاع الخدمات والطلب المتزايد في قطاع الأشغال العمومية (المنشآت والهياكل القاعدية) ؛

- تتمثل أهم العوامل الرئيسية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العوامل الشخصية (الاستقلالية، البطالة، التخرج من الدراسة) والعوامل الاجتماعية (العائلة، المحيط الاجتماعي) والعوامل الاقتصادية (السوق ورؤوس الأموال) وقد وجد أنها عوامل مشتركة بين جميع المنشئين لكن تأثيرها يكون بدرجات مختلفة على حسب كل حالة،
- التقارب الكبير بين معدلات الإنشاء الخام ومعدلات الإنشاء الصافي خلال فترة الدراسة، وتفسر هذه النتائج بأن نمو نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يتأثر بظاهرة الاندثار بشكل كبير فهي ضعيفة إذا ما قورنت بظاهرة الإنشاء.

التوصيات:

- من خلال ما توصلنا إليه من نتائج فقد أمكننا إعطاء التوصيات التالية:
- ضرورة إنشاء مرصد لحركية مجتمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يهتم بتقديم الإحصائيات العامة والدقيقة وخاصة فيما تعلق بأسباب تعثر واندثار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمعطيات المتوفرة حاليا غير كافية لتحليل الظواهر المتعلقة بديمغرافيا المؤسسات بشكل دقيق وهو ما لمسناه خلال دراستنا هذه، إذ لا توجد معطيات تبين طبيعة وأسباب إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا أي بيانات تشرح سبب إقبال المستثمرين على نشاط معين دون غيره ؛
- دراسة فرص الاستثمار على المستوى الجهوي والمحلي والقطاعي، والقيام بدراسات الجدوى الفعلية وهذا لخلق مؤسسات اقتصادية فعالة، وهو ما يؤدي حتما إلى التقليل من معدلات الاندثار وتعثر المؤسسات، إذ بينت نتائج الدراسة كيف اتسم هيكل نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطابع الجمود سواء في نوع المؤسسات (المصغرة) أو نشاطها (التجاري) وهو ما يوحي بأن هذه المؤسسات لا تمارس إلا أنشطة تقليدية يغيب فيها جانب الإبداع والابتكار.
- تفعيل جانب التوجيه والإرشاد الجيد في أجهزة وهيئات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتقريبها أكثر من أصحاب المشاريع ومرافقتهم، وهذا لأن تركيزها ينصب أكثر على التمويل فيما تبقى وظيفة التوجيه والمرافقة والإرشاد شبه غائبة لدى هذه الهيئات، مما يستوجب إعادة النظر في سياسة تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، وإشراك المؤسسات التعليمية كالجامة ومخابر البحث ومؤسسات التكوين والتمهين في عمليات إنشاء المؤسسات والرفع من مستويات الحس المقاوالاتي لدى الطلبة والمتخرجين من مؤسسات التكوين.

- (1) احمد يسري عبد الرحمان، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996.
- (2) توفيق خذري، عماري علي، المقاوالاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعة : دراسة حالة لطلبة جامعة باتنة، الملتقى الدولي حول " إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة "، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.
- (3) جواد نبيل، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2007.
- (4) حساين زهية، عوامل ميلاد وتنمية اليقظة المقاوالاتية: بين المعاش والحركية وحوافز المنشئ... مساهمة في فهم صيرورة إنشاء المؤسسات الجزائرية وأصل تكوينها، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة وهران، 2013.
- (5) خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013..
- (6) عبد الكريم سهام ، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج " PME II " ، مجلة الباحث، عدد 09- 2011.
- (7) عزيزي أحمد عكاشة، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التجارة الخارجية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2013.
- (8) علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2014، الملتقى العربي الأول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، جمهورية مصر العربية، 25-28 يناير 2015.

- (9) قارة ابتسام، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر، (دراسة حالة) ولاية مستغانم، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012.
- (10) محمد الأسود، المناولة وديناميكية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ حالة قطاع المحروقات، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2016.
- (11) محمد الناصر حميداتو، بقاص صافية، التحديات والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 6 جامعة الوادي، -7 ديسمبر 2017.
- (12) مرزوقي نوال، معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الإيزو 9000 و 14000 - دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2010.
- (13) مشري عبد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة المتوسطة حالة ولاية تبسة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، 2011 .